موانع إدماج الغرب للحركات الإسلامية في منظومة الديمقراطية

د.فؤاد عبد الرحمن البناء

الأستاذ المساعد للفكر السياسي بجامعة تعز

المقدمة المنهجية

الناظر في حياة الأمم والشعوب المختلفة في هذا العصر ، يرى بدون لبس دوراً كبيراً للديمقراطية في تحقيق نهضتها الحضارية ،وخاصة في الغرب واليابان ، حيث نجحت الديمقراطية إلى حد كبير في إرساء الاستقرار والإعلاء من شأن الحريات والحقوق الإنسانية ، مما أدى إلى تفجير طاقات المجتمع التي كانت تُستهلك في الصراع على السلطة وتسخير هذه الطاقات في عملية البناء الحضاري ، حيث تسيدّت قيم البحث العلمي والعدالة الاجتماعية واستهداف خدمة الإنسان وحقوقه العامة وخاصة في المجال السياسي ، فحققت تلك المجتمعات قفزات هائلة في مضمار الحياة الإنسانية التي تتوافر لها أكبر عدد ممكن من مقومات الحياة الكريمة في المجالين المادي والمعنوي .

وفي العقود المتأخرة تداعت كثير من المجتمعات الشرقية في آسيا وأفريقيا إلى اقتفاء آثار التجربة الغربية ، فظهرت نماذج مختلفة من الديمقراطية اقتربت بهذا القدر أو ذاك من النماذج الغربية ، وبدأت عجلة الحياة تسير إلى الأمام مهما اختلفت الصور والأبعاد ، حيث حققت بعض المجتمعات قفزات مهمة في محاولة تغيير أوضاعها المتخلفة إلى الأفضل ، مثل : كوريا وتايوان وتايلند والهند وجنوب أفريقيا ، غير أن ذلك لم يتحقق في بلدان إسلامية ، إذا استثنينا بعض التجارب في ماليزيا وأندونيسيا ، وربما في باكستان وإيران وتركيا .

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال كبير : لماذا لم تقم الديمقراطية في العالم الإسلامي على ساقيها ؟

لأول وهلة يجد الباحث إجابات كثيرة على هذا السؤال من مختلف الأطراف المسكونة بهذا الهم ، ورغم أن هذه الإجابات كثيراً ما تكون متقابلة إلى حد التناقض ، بسبب هيمنة الرؤية الأحادية على غالب من يتبنونها ، إلا أنها لا تخرج عن ثلاثة مجالات أساسية : في المجال الأول : وأكثر أصحابه من الإسلاميين والقوميين يحمِّلون الغرب المسؤولية ، فهو لا يريد للعالم الإسلامي أن يستقر ويبدع ويتخلص من آفات الاستبداد والاختلاف والتخلف ، ولذلك يحول بين الشعوب الإسلامية وبين الديمقراطية الحقيقية .

ويحمل الغربيون وأتباعهم من الليبراليين المسلمين – وهم أصحاب المجال الثاني – الإسلام المسؤولية عن هذا الوضع، أما أصحاب المجال الثالث فيذهبون إلى تحميل حكام المسلمين كذلك

وأوضاع التخلف التي يعيشها المسلمون مسؤولية عدم القدرة على استيعاب النظام الديمقراطي والاستفادة من آلياته في تحقيق السلام والعدل الاجتماعيين .

ولما كان الإسلاميون يمثلون أكبر قوة في بلدان المسلمين ، سواءً من حيث الفاعلية أو امتلاك القاعدة الشعبية العريضة، فقد أصبحوا الطرف الأساسي في هذا المعترك ، فهم يكثرون من كيل الاتهام للغرب حول عدائه للديمقراطي البلدان الإسلامية ، وفي ذات الوقت تنصبُّ عليهم الاتهامات من كثير من الاتجاهات الداخلية والخارجية بأنهم المعوق الأساس للديمقراطية ، وبالتالي يُستبعدون من داخل الأنظمة السياسية التي تحكم بلدانهم ، حتى يبدو في بعض الظروف والأوقات أنهم يمثلون نقيضاً للحداثة عامة والديمقراطية بصورة خاصة ، فمن هو المسؤول عن عدم اندماج الإسلاميين كقوة كبرى بصورة كاملة في الأنظمة السياسية التي يبدو أن كثيراً منها يمر بعملية مخاض تؤذن بأنها بصدد التحول إلى الديمقراطية بغض النظر عن الدوافع وهل هي داخلية أم خارجية ؟.

بالتأكيد أن الإجابة على هذا السؤال الضخم ، لا يمكن أن تكون موضوعية إلا إذا استقصت كل العوامل والأبعاد المشكِّلة لهذه الظاهرة ، وبالتالي لا بد أن تشمل هذه العوامل المجالات الأساسية الثلاثة التي أشرنا إليها آنفاً ، وهذا يحتاج إلى دراسة ضخمة لا تسمح بها طبيعة هذا البحث ، والمساحة المتاحة له في هذه المجلة البحثية .

وهذا لا يعني بالطبع إهمال هذه القضية ، بيدْ أن الباحث سيعالج ضلعاً من أضلاعها وهو دراسة دور الغرب فيها ، ومن هنا ندلف إلى دراسة هذا الموضوع ، وفقاً للخطوات التالية :

أولاً : مشكلة البحث :

يعالج البحث إشكالية اتهام أعداد كبيرة من المسلمين ، وخاصة من الإسلاميين والقوميين للغرب بأنه لا يريد لديمقراطيته أن تستوطن بلدان المسلمين ، كجزء من استراتيجيته في مواجهة الإسلام والمسلمين ، ومن خلال ذلك يمكن معرفة مدى أثر هذا الموقف الغربي على بطئ استيعاب الإسلاميين في قطار الديمقراطية .

ثانيا: هدف البحث :

لما كان هناك دوراً واضحاً للغرب ضد ديمقراطيات المسلمين ، على الأقل في الجانب السلبي ، أي ثبوت دعم الغرب للأنظمة المستبدة في العالم الإسلامي ، فإن هدف البحث لن يكون إثبات أو نفي وجود دور للغرب في إعاقة الإسلاميين عن الاندماج في أنظمة بلدانهم السياسية ، وإنما معرفة حجم هذا الدور من خلال الهدفين التاليين :

١- معرفة الخلفية الثقافية التي تدفع الغرب لعدم تشجيع التجارب الديمقراطية في بلدان المسلمين ، إن لم يندفع لوضع العراقيل أمام هذه التجارب والسعي لوأدها .

٢- متابعة بعض الخطوات العملية التي سارها الغرب في طريق الحيلولة دون تحقق الديمقراطية الكاملة في حياة المسلمين ، وخاصة إذا كانت ستجيء بإسلاميين إلى السلطة .

ثالثاً : أهمية البحث وعوامل دراسته :

تتضح أهمية البحث والعوامل التي دفعت الباحث لدراسته من خلال النقاط التالية :

١- أنه يدرس موضوعاً تراوحت تقديرات الخائضين فيه بين التهويل والتهوين ، إن لم يصل إلى حد التناقض ، إذ يبشر البعض بأن الديمقراطية قادمة على أيدي الغربيين ، في مقابل اتهام آخرين لهم بأنهم سبب إحباط كل محاولات الاتجاه نحو الديمقراطية في عالمنا الإسلامي .

٢- يساعد في تعريف المسلمين بقدر أنفسهم ، بعيداً عن التطرف في التهويل أو التهوين ، إذ معرفة الخصم على حقيقته تساعد في معرفة الذات على حقيقتها ، ومن ثم فإن الباحث ينحو نحو الواقعية بعيداً عن الإغراق في التفاؤل الذي يصل حد الاعتقاد بأن ديمقراطية المسلمين ستأتي من قبل الغرب ، وبعيداً عن التعمق في التشاؤم الذي يصل إلى التفسير التآمري للأحداث .

٣- يساهم في مساعدة المسلمين على قراءة العولمة وفهم تداعيات أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي ، وخاصة ما يتعلق بدعوى الغرب حول ضرورة محاصرة الاستبداد وإطلاق الحريات وحماية حقوق الإنسان ، وفي سبيل خلق مجتمع إنساني ينتهي فيه التأريخ ، أي ينتهي فيه الصراع والإرهاب والتخلف ، لتحل بدلاً عنها قيم العدالة والمساواة والحرية والرفاه في أوساط البشر جميعاً أي النمط الأمريكي في الحياة.

رابعاً : فرضية البحث وأسئلته :

يفترض الباحث وجود دور مؤثر للغرب – لكنه غير وحيد – في إيجاد إشكالية الصراع على السلطة في بلدان المسلمين ، وخاصة عندما يكون الإسلاميون أقرب إليها ، وسنتحقق من صحة هذا الافتراض ، من خلال الأسئلة التالية :

١- ما هي الخلفية الثقافية التي تجعل الغربيين من الناحية النظرية لا يحبذون على الأقل قيام ديمقراطية في العالم الإسلامي تحترم الحريات والحقوق الإنسانية وتضمن التبادل السلمي للسلطة ؟

٢- هل يقبل الغرب التبادل السلمي للسلطة ، حتى لو أوصلت الديمقراطية إلى كراسي الحكم في بلدان المسلمين تيارات إسلامية ؟

خامساً : إجراءات البحث ومنهجه :

قام الباحث بجمع ما استطاعه من مصادر ومراجع ، ولما كان الموضوع معاصراً ولم يحظ بالدراسة والتأصيل الكافيين ، فقد كانت كثير من مراجعه مجلات وصحفاً ، إضافة إلى عدد من الكتب والدراسات والبحوث ، حيث عمد الباحث إلى الاستفادة منها في إخراج هذا البحث ، معتمداً على

المنهج التحليلي ، إذ استنطق النصوص المنقولة ، واضعاً إياها في مساقاتها التي تتفق مع تحليل الباحث لمفردات الإشكالية – موضوع البحث – وعوامل تشكلها .

سادساً : المشكلات التي تعرض لها الباحث :

واجهت الباحث عدد من المشكلات أهمها :

١- اتساع دائرة البحث حول عوائق اندماج الإسلاميين في منظومة الديمقراطية لدرجة تجاوزت طبيعة وحدود هذا البحث ومساحته المتعارف عليها في المجلات الأكاديمية المحكّمة ، مما جعل الباحث يميل إلى إفراد العوامل المرتبطة بالغرب في بحث خاص ، هو هذا البحث ، وسيعالج العوامل المرتبطة بالحركات الإسلامية في بحث آخر .

٢- عدم تمكن الباحث من الحصول على كل المراجع ذات الصلة بهذا الموضوع ، مما قرأ عنها في بعض الصحف والمجلات ، وخاصة الإصدارات الأكثر جدة ؛ لعوامل متعددة ، أهمها ما يتعلق بالفقر الذي تعاني منه البيئة الثقافية اليمنية التي ينتمي إليها الباحث .

٣- احتواء البحث على بعض المصطلحات ذات المدلولات المطاطة التي تصل إلى حد التعدد ، ولهذا فقد عمد الباحث إلى توضيح مراده من بعض هذه المصطلحات كالتالي :

أ- الغرب : نقصد به الأنظمة ، والمنظمات ، والمؤسسات في بلدان الغرب التي تظهر العداء للعرب والمسلمين بأي صورة من الصور ، وتحمل راية الصراع الحضاري تحت أي لافتة من اللافتات .

وبالتالي فإن الباحث لا يدعي أن كل من في الغرب يتبنى المقولات المشار إليها في البحث ، فهناك الكثير من المؤسسات – فضلاً عن الشخصيات – التي تتعامل بإنصاف مع الإسلام والمسلمين .

ب- منظومة الديمقراطية : الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي التي تتصل بأي نسب إلى الديمقراطية ، بكل صورها ومفاهيمها المختلفة ، سواء من ناحية المظهر أو الجوهر ، وسواء كان هذا النسب حقاً أو باطلاً .

جـ – الحركات الإسلامية : التيارات والجماعات والأحزاب التي تمارس العمل السياسي في أوساط شعوبها ، انطلاقاً من خلفياتها الإسلامية واجتهاداتها الفكرية المعتمدة على أصول الإسلام .

سابعاً : هيكل البحث :

إضافة إلى هذه المقدمة ، سيعالج البحث موضوعه وفقاً للتقسيم التالي :

المطلب الأول : الموانع النظرية :

أولاً : الصورة النمطية المغلوطة عن الإنسان المسلم في العقل الغربي .

ثانياً : اعتقاد الغربيين وأتباعهم من المسلمين وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية .

ثالثاً : تقديم الغرب لديمقراطيته كمنظومة حضارية شاملة يستحيل تجزئتها .

المطلب الثاني : الموانع العملية :

أولاً : تسيُّد الفكر " البراجماتي " في الواقع العملي .

ثانياً : اعتبار الاستقرار السياسي المصحوب بالحريات في البلدان الإسلامية خطر على (الاستراتيجية) الغربية .

ثالثاً : الشعور بخطر الإسلاميين على مصالح الغرب وثقافته .

رابعاً : عداء بعض التيارات الإسلامية المتطرفة للديمقراطية .

وسنختتم البحث بخلاصة لأهم ما توصلنا إليه وما يمكن أن يكون توصية في هذا السياق .

المطلب الأول
الموانع النظرية

هناك مجموعة من العوامل النظرية التي تدفع الغرب للوقوف في مربع الخوف من قيام ديمقراطية حقيقية في بلدان المسلمين ، وكما أن في العقل المسلم عدداً من العوامل التي تمنعه من اقتباس الديمقراطية من الغرب ، فإن في العقل الغربي مجموعة من العوامل المرتبطة بميراثه الثقافي والتأريخي والتي تمثل كوابح أمام ترك المسلمين ليستفيدوا من الديمقراطية في إعادة بناء بلدانهم بما يتفق مع قيم الحرية والشورى والمساواة والعدالة الاجتماعية التي هي في الأصل قيم إسلامية ، بل هي جوهر الدين الإسلامي .

ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل على النحو التالي :

أولاً : الصورة النمطية المغلوطة عن الإنسان المسلم في العقل الغربي :

هناك عدد هائل من الدراسات والكتب والأبحاث والمقالات الصادرة في الغرب وفي بلدان المسلمين ، والتي تتفق على أن جملة من العوامل الثقافية والتأريخية الموضوعية والذاتية تسببت في إيجاد هوة عظيمة بين العالمين الإسلامي والغربي ، ومن ثم طغى تصور مغلوط عن المسلم في عقل الغربي ، وخَلَقَ مع تتابع هذه المعلومات الكثيفة ركاماً من التصورات الخاطئة ، مما جعل معظم الغربيين يتواطؤون على خلق صورة نمطية للمسلم ، تكرِّس تهوُّره وعشوائيته وعدم احترامه للآخر ، وميله إلى انتهاك كل مقدسات الآخرين ، مع ما في ذلك من استباحة ثقافية وممارسة للعنف والإرهاب على المستويات العملية [1] .

وإذا كان المسلم في العقل الغربي ميالاً بطبيعة تركيبته الثقافية إلى كره الآخر ودائباً على محاولات استئصاله ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وفي ذات الوقت إذا كانت الديمقراطية تعني ترك الحرية للشعوب لتختار ما تريد ومن تريد، فإن الديمقراطية ستصبح خطراً ماحقاً على الغرب ، إذ أنها ستدفع إلى مراكز التوجيه وصناعة القرار بالتيارات الأكثر عداءً للغرب ، ومع مرور السنوات ستعود معارك التنافس بين العالم الإسلامي والعالم الغربي إلى ساحات الظهور والاضطرام من جديد ، وهذا

ليس في صالح الغرب بتاتاً ، إذ أن المسلمين انتصروا في معظم المعارك التي كانت الرايات فيها واضحة ، والتي تسلَّم مقاليد الأمور فيها القواد الأكثر انسجاماً مع الثقافة الإسلامية والمزاج الشعبي العام، ومن هنا تولدَّ في العقل الغربي أول مانع يدفع أصحابه لمنع التقارب بين حكام المسلمين ورعيتهم .

ولتأكيد هذا التحليل نورد مجموعة من الأقوال لعدد من المفكرين ،سواء كانوا من الغربيين أو من المسلمين :

١ – قام المستشرق الإنجليزي الشهير برنارد لويس بإعداد دراسة تحت عنوان " عودة السلام " جاء فيها ((إن الإسلام لا يزال الشكل الأكثر فعالية في الرأي العام في دول العالم الإسلامي ، وهو يشكل اللون الأساسي للجماهير ، وتزداد فعاليته كلما كانت أنظمة الحكم أكثر شعبية ، أي قائمة على أساس إعطاء الحرية للشعوب ، ويمكن للمرء أن يدرك الفرق الواضح بين أنظمة الحكم الحالية وبين القيادات السياسية ذات الثقافة الغربية التي أُبعدت عن الحكم والتي حكمت حتى عشرات قليلة من السنين ، وكلما التصقت الحكومات أكثر بعامة الناس حتى ولو كانت يسارية ، فإنها تصبح أكثر إسلامية . ولقد بنيت مساجد في ظل أحد أنظمة الحكم في منطقة المواجهة مع (إسرائيل) خلال ثلاث سنوات أكثر مما بني في السنوات الثلاثين التي سبقتها ..)) [٢].

وانطلاقاً من نفس الصورة المغلوطة للمسلم يواصل برنارد لويس كلامه عن قوة الإسلام وعن تلهف الشعوب لوجود قيادة إسلامية ، وسواء كان هذا الكلام بحسن أو بسوء نية فإنه يقدم لصانع القرار في الغرب تأكيدات تلبس ثوب البحث العلمي حول أن السماح بوجود ديمقراطية حقيقية في البلدان الإسلامية فيه خطورة كبيرة على مصالحه ؛ لأن الديمقراطية ستفرز القيادة القوية وستردم الفجوة بين الشعوب والحكام ، إضافة إلى أنها ستسمح بوجود حركة ثقافية علمية تساعد في تمتين أواصر وحدة الأمة وتنمية فاعلية أبنائها ، وهذا ما لا يحتمله الغرب الذي يرى كثير من مفكريه وساسته أن تقدم المسلمين تخلف لهم ، والعكس صحيح !.

٢ – يقول مارتن أنديك – وهو أحد صناع السياسة الخارجية لأمريكا وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين –((إن وجود حكومة ديمقراطية على النمط الغربي في العالم العربي يعزز من القوى السياسية المعادية للغرب)) . وتقول جين كير كباتريك : ((إنها لا تؤمن بقدرة العرب والمسلمين على القيام بخيارات سياسية معقولة من خلال صناديق الاقتراع ، فالعالم العربي هو الجزء الوحيد من العالم الذي اهتز فيه إيماني بأنك إذا تركت الناس لاتخاذ القرار بأنفسهم فسوف يقومون باختيارات منطقية)) . وتقول الكاتبة الأمريكية جوديث ميللر: ((الانتخابات الحرة هي السبيل المرجح أكثر من أي سبيل آخر لظهور نظم إسلامية متشددة معادية للديمقراطية وجوهرها [٣] .

٣- يقول د. فواز جرجس في كتابه " أمريكا والإسلام السياسي : صدام الحضارات أم صراع المصالح " : ((وهكذا يبقى الشرق الأوسط بالنسبة للأمريكيين ، خلافاً لمناطق أخرى ، خارج دائرة الديمقراطيات ، وقبلت حكومة كلينتون مقولة الانتقال البطيء والمتدرج والحذر للديمقراطية في الشرق الأوسط ، بدعوى أن الديمقراطية قد تفتح الطريق للإسلاميين المتطرفين للوصول إلى السلطة)) (٤). الجدير بالذكر أن فواز جرجس مثقف كبير يعيش في الغرب ، ويعمل في جامعتي هارفارد وبرلستون وهما من أرقى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك فإن تتبعه لمسارات العقل الأمريكي جعله يمسك بهذه المخاوف ويصل إلى هذه الحقيقة .

٤- يقول جيمس هيوارث دوين في كتابه " التيارات الدينية والساسية في مصر " : ((لو حكم حسن البنا مصر فإننا بالتأكيد ، لن نجد كأجانب مكاناً في مصر ، ولن تنعم الطبقات الراقية بحياتها كما تفعل في ظل الحكومات العادية ، وستنقلب الحياة الاجتماعية في مصر رأساً على عقب ، أما حانات الخمور والكباريهات فسوف تغلق بالتأكيد ، وستمنع الكحول من التداول في الأسواق ، وسيقام الحد على كل من يقبض عليه بجريمة تعاطي الكحول أ و بيعها ، أما ميدان التعليم فسوف يشهد انقلاباً عظيماً ، فالمدارس الأجنبية سوف تغلق وتحول إلى مدارس إسلامية ، أما في مجال الصناعة فسوف تمنع البضائع الأجنبية من الدخول إلى مصر ...)) (٥).

٥- تتبع د . القرضاوي موقف الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، من قضايا المسلمين ، وأقر بأن الغربيين يعملون على إشاعة الديمقراطية الليبرالية في العالم ، ويرعون حقوق الإنسان ويحمون المضطهدين والمعذبين في الأرض ، ولكن بالنسبة لغير المسلمين ((أما بالنسبة للمسلمين فهم يؤيدون الديكتاتوريات المتسلطة والديمقراطيات الزائفة ، ديمقراطية التسعات الأربع المشهورة "٩٩.٩٩% ")) (٦).وهذا الأمر لا تفسير له في العقل الغربي إلا ما نحن بصدده الآن حول تجذر الصورة النمطية عن المسلم الذي يريد استئصال الآخرين كلما امتلك إمكانية لذلك !.

ثانياً : اعتقاد الغربيين وأتباعهم من المسلمين وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية :

وبعيداً عن الكلام النظري فسنجلي حقيقة هذه النقطة من خلال مثالين عمليين كانت الديمقراطية موجودة فيهما في بلدين إسلاميين مختلفين ، ومع ذلك فقد انطلقت قراءة الغربيين وتحليلاتهم لهما من فرضية وجود عداء عميق بين الديمقراطية والإسلام ، وكذلك فعل المتغربون من المنتسبين إلى عالم المسلمين :

الانتخابات الجزائرية :

في ديسمبر ١٩٩١م وقعت انتخابات تشريعية في الجزائر خاضتها معظم الأحزاب الموجودة في الساحة الجزائرية ، لتفوز الحركة الإسلامية ممثلة في جبهة الإنقاذ الإسلامية بمعظم المقاعد في المرحلة الأولى منها ، وكان تناول معظم الغربيين والمتغربين لهذه الانتخابات ينطلق من عقدة تفترض وجود مثل هذا العداء بين الإسلام والديمقراطية .

أشار فهمي هويدي إلى أن هناك عدداً من الأقوال والوقائع التي تؤكد أن الغربيين والعلمانيين العرب ينطلقون من مسلَّمة مفادها وجود تناقض يصل إلى حد العداء بين الإسلام والديمقراطية ، وذكر أن إذاعة لندن بعد فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات الجزائرية في ديسمبر ١٩٩٠م تناولت هذا الحدث في نشرتها الأخبارية قائلة : ((إن الناخبين في الجزائر اختاروا الإسلام بديلاً عن الديمقراطية)) [٧].

وذكر هويدي أن الكاتب العلماني المصري فرج فودة دعا – في برنامج بثه التليفزيون الفرنسي – إلى ضرورة ((تدخل الغرب الديمقراطي للدفاع عن الديمقراطية ضد الخطر الأصولي الزاحف في العالم العربي ، ومن بعد تابعنا على التليفزيون مشهد بعض المثقفين وهم يطالبون الرئيس حسني مبارك في افتتاح معرض الكتاب بالقاهرة ، بتوخي الحذر وعدم الاندفاع في مسيرة التحول الديمقراطي ، مخافة أن يحدث في مصر ما حدث في الجزائر ، واعترف نفر منهم بأنهم كانوا على خطأ في إلحاحهم السابق على ضرورة تعميق مسيرة ذلك التحول الديمقراطي وتوسيعها)) [٨] .

وانطلاقا من قاعدة " لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه " ، فقد وصل بعض الإسلاميين في الجزائر إلى نفس هذا الأمر وهو الاعتقاد بوجود تناقض بين الديمقراطية والإسلام ، ولذلك فقد نقل المفكر الفرنسي فرانسوا بورجا عن القائد الثاني لجبهة الإنقاذ الجزائرية وهو الشيخ علي بالحاج قوله غداة انتصار حزبه ((إن ذلك انتصار للإسلام وليس انتصاراً للديمقراطية)) [٩]. وبهذه العبارة عمق بالحاج العقدة الغربية حول تناقض الإسلام والديمقراطية .

١ – الانتخابات التركية :

في أواخر عام ٢٠٠٢م جرت انتخابات برلمانية في تركيا ، فاز فيها حزب (العدالة والتنمية) ذو التوجهات الإسلامية تحت قيادة رجب طيب أردوغان ، فتكرر الحديث في الغرب عن تضاد العلاقة بين الإسلام والديمقراطية ، وإن بأسلوب جديد.

وفي هذا السياق قام أحد الكتاب برصد ردود الفعل الغربية تجاه هذه الانتخابات ، فوجدها تتراوح بين التخوف والترقب والحذر ، وظهر في طيات بعضها التحريض ضد الحركات الإسلامية والإشارة إلى استحالة الجمع بين الإسلام والديمقراطية ، حيث طالبت بعض الصحف حزب العدالة بتحمل مسؤولية إظهار توافق الإسلام مع الديمقراطية ، واعتبرت جريدة " لوموند " الفرنسية أنه إذا عرف حزب العدالة والتنمية طريقة التكييف بين الإسلام والحداثة فإن ذلك سيشكل درساً للعالم العربي ، ومن جهتها اعتبرت صحيفة " ليبراسيون " اليسارية الفرنسية أن تركيا ستصبح مختبر " ديمقراطية إسلامية " ، أما صحيفة " فايننشال تايمز دوتشلاند " الليبرالية الألمانية ،فقد كتبت تقول : ((إنه يصعب على أوربا التصديق بأنه يمكن التوفيق بين الديمقراطية والإسلام)) [١٠]. وهذه الصعوبة سببها أن هذه العقدة تعمقت في العقل الغربي وأصبحت من الثوابت المعرفية .

ومن خلال هذين المثالين نرى كيف أن كثيراً من الغربيين والمتغربين ينطلقون من هذه المسلَّمة المغلوطة ، ويبررون بها عدم إمكانية استزراع الديمقراطية في بلدان المسلمين إلا في حالة غياب الإسلام عن الساحة ، وهذا الأمر أصبح أقرب إلى الثبات عند هؤلاء (١١).

وفي هذا السياق يقول و. ك . اسمث – المستشرق الأمريكي الخبير بشؤون باكستان: ((إنه من الممكن أن تصبح مثل هذه البلاد – يعني باكستان وغيرها – شيوعية ، ولكن من المحال أن تكون ديمقراطية ، كما أنها إذا تركت ممكن أن تكون ديمقراطية ، ولكن من المحال أن تكون مع ذلك لا دينية)) . ولذلك ينصح رئيس تحرير مجلة " التايم " الأمريكية في كتابه " سفر آسيا " الحكومة الأمريكية أن تنشئ في البلاد الآسيوية ديكتاتوريات عسكرية (١٢).

هذه النتيجة هي ذاتها التي يصل إليها المثقفون من العلمانيين واليساريين العرب ، وحول مسؤولية هؤلاء في أزمة الديمقراطية العربية يقول د . علي الدين هلال : ((تغرب القسم الأكبر من المثقفين العرب ، بمعنى ارتباطهم الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته واعتبارهما معيار التقدم والتمدن ، وبالتالي ابتعاد مطرد وغربة متنامية بينهم وبين الفئات والطبقات الشعبية ، وبينهم وبين تراث الأمة وتأريخها "....." إن أخطر دور أداه ويؤديه كثير من المثقفين العرب هو التحول إلى أبواق للأنظمة العربية القائمة وأقلام تبرر لها كل ممارسات القمع ومصادرة الحريات بل تفلسف ذلك لهاوأحياناً تدفعها)) (١٣).

ويصل إلى نفس النتيجة وأبعد منها مفكر عربي منصف رغم يساريته (١٤) إذ رأى أن ((الإيمان بصورة مجردة ، بوحدة الدين والدولة لا يشكل بحد ذاته عائقاً أمام مشاركة المسلمين في التشريع أو في العملية الديمقراطية لو توفرت . لكن المشكلة الحقيقية هي مشكلة النخبات التي لم تطرح الديمقراطية كخيار عملي جدي في أي يوم من الأيام ، لكي تتخلى الجماهير عن هذا الخيار ، أو ليكون بالإمكان اتهامها بذلك)) . ويصل إلى حقيقة مفادها أنه ((لم يطرح التوجه الديمقراطي من قبل نخبات اليسار العربي بشكل جدي في الماضي ، أما اليمين العربي وحلفاؤه في الغرب فقد عادوا قضية الديمقراطية في الأقطار العربية عداءً سافراً ودموياً)) (١٥).

وهكذا ، فإن افتراض وجود عداء بين الإسلام والديمقراطية هو نتوء آخر في العقل الغربي يدفع بأصحابه نحو معاداة ديمقراطية المسلمين ، والحيلولة دون استزراعها في حياة المسلمين إلا بشرط التنازل عن الإسلام ، وهذا ما لا يمكن أن تُقْدم عليه الشعوب الإسلامية مهما كان بعدها عن الإسلام ، وبالتالي يرى بعضهم استحالة أن تنجح الديمقراطية في بلدان المسلمين ، وهو ما يمثل عائقاً جديداً أمامها بالنسبة للإسلاميين .

ثالثاً : تقديم الغرب لديمقراطيته كمنظومة حضارية شاملة يستحيل تجزئتها :

إذا كان الغرب يعتبر الديمقراطية بضاعة غربية خالصة لا تصلح إلا للرجل الأبيض ، فإنه يعزز هذا المفهوم بتقديم هذه الديمقراطية إلى المسلمين كمنظومة حضارية شاملة ، لا يجوز تفكيكها أو تبعيضها ، وهذا يعني أن تتخلى الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في أوساط المسلمين لصالح الثقافة الغربية ، وهو ما يقوم به التغريبيون بالفعل داخل مجتمعات المسلمين مما يؤدي إلى نشوب مواجهات ثقافية شاملة بين هؤلاء ويدعمهم الغرب – وبين الإسلاميين وأنصارهم من التيارات التقليدية والقومية المحافظة ، وهذا يؤدي إلى استهلاك طاقات المسلمين وأوقاتهم ، دون أن تتقدم الديمقراطية والحريات قيد أنملة في حياة المسلمين .

وبسبب هذا الحرص الغربي على تقديم الديمقراطية كجزء من منظومة الليبرالية الكاملة نجد ميل علماء المسلمين إلى توضيح هذا الأمر ، سواء من خلال الموقف الرافض بسبب هذا الأمر ، أو من خلال قيام البعض الآخر بتفكيك هذه المنظومة وانتقاء ما يمكن استزراعه في تربة الثقافة الإسلامية بدون صعوبات ، خاصة ما يتعلق بالجوانب الإجرائية والتطبيقية (الوسائل والآليات والأساليب) وهذه بعض الأمثلة من أقوال العلماء والمفكرين المسلمين :

– يقول د . صلاح الصاوي : ((فهذه الديمقراطية لها جانبان : جانب يقره الإسلام ويزكيه بل يحض عليه ويوجبه ، وهو حق الأمة في تولية حكامها ، وفي الرقابة عليهم ، وفي عزلهم عند الاقتضاء . وجانب يأباه ويعتبر باباً من أبواب الشرك بالله . وهو الحق في التشريع المطلق الذي تقرره الديمقراطية العلمانية للأمة ، لأن هذا التشريع خالص لله وحده، فمن نازع الله فيه فقد أشرك ، فالأمة في الإسلام لا تملك أن تحل حراماً ولا أن تحرم حلالاً ولا أن تبدل شرعاً ، وإنما ينحصر دورها ممثلة في علمائها وأهل الحل والعقد فيها في أن تجتهد في فهم النصوص والتخريج عليها ، واستخدام قواعدها العامة فيما لم يرد فيه نص ، فتظل الشريعة دائماً هي الحكم ، وتظل الربوبية دائماً لله وحده ، ولا تخرج على ذلك في قليل ولا كثير)) [١٦].

– أشار الشيخ ياسين عبد العزيز – وهو قيادي إسلامي يمني كبير – إلى ما وصلت إليه الديمقراطية في الغرب من أنظمة وأنساق للتبادل السلمي للسلطة وكبح لجموح المستبدين والطغاة ، وأثنى على هذه الأنظمة على ما فيها من عيوب، ثم قال: ((وأما ما في شورى الغرب من مساوئ فمرده إلى أن الغرب ليست لديه ثوابت كثوابت الإسلام وما أكثرها ، وهي لا شك تمثل منطقة الضعف البشري ومكمن الداء في الفرد والمجتمع هناك ، خاصة وهي منطقة الصلة بذي الخلق والأمر سبحانه)) [١٧].

– جاء في مقال تحت عنوان " السم الديمقراطي " للقيادي الإسلامي الجزائري علي بلحاج في صحيفة " المنقذ " لسان حال جبهة الإنقاذ ، أسباب رفضه للديمقراطية وهي موجهة للأسس الفكرية للديمقراطية من تغليب للأكثرية ومن إعطاء حق التشريع للحاكم [١٨]. وهذا رد فعل على تقديم

الغربيين الديمقراطية إلى العالم الثالث على أنها منظومة كاملة ، إما أن تؤخذ جملة وإما أن تُرفض جملة !.

– تحدث فهمي هويدي عن أن قطاعات من الإسلاميين ترفض الديمقراطية كتعبير عن رفضهم للنفوذ الاستعماري الغربي وللفساد الأخلاقي الموجود في المجتمعات الغربية ، وليس رفضاً لذات الديمقراطية ، ونقل أقوالاً لبعض الباحثين الغربيين الذين توصلوا أيضاً إلى هذه النتيجة ، مثل جون اسبوزينو وجيمس بسكاتوري (١٩).

– ويشير الفيلسوف الفرنسي رجاء جارودي إلى هذه القضية بطريقة أخرى ،حينما يعتبر أن انحطاط الغرب أخلاقياً المصدر الثاني " للإسلاموية " ، ويضرب المثل بالتجربة الإيرانية ، حيث حلل جذور الثورة الخمينية من خلال قيام الغرب بتغريب إيران ، وكيف أن الجماهير عندما قامت بالثورة ، كانت أول الأهداف التي دمرتها هي رموز التغريب مثل دور السينما وعلب الليل وحانات الخمور ، وبيَن كذلك دور التآمر الغربي ضد إيران ، من خلال حصارها ودعم العراق عند حربه ضدها (١٩٨٠–١٩٨٨) في دفعها نحو ما يسميه بالتطرف والإرهاب (٢٠). وبهذا التحليل فإن رفض إيران للديمقراطية الغربية هو رفض للجوانب السلبية فيها ، أي أن الإيرانيين يريدون الانتقاء ، وهذا ما حدث بالفعل ، فالتبادل السلمي للسلطة عبر نظام الانتخابات على الطريقة الغربية هو السائد في التجربة الإيرانية ، مع رفض الإيرانيين للتغريب .

ومن هنا يتضح أن إصرار الغربيين على اعتبار الديمقراطية نسقاً حضارياً متكاملاً هو دافع كثير من علماء الإسلام لمراجعة الإشكاليات المرتبطة بمرجعيتها الثقافية ، وبنتائجها وإفرازاتها التي يمكن أن تتصادم مع ثوابت الدين (٢١).

إذن ، يرى الغربيون أن من مصلحتهم عدم وجود ديمقراطية في العالم الإسلامي ؛ لأنها ستسلم أزمّة القيادة إلى التيارات الأكثر عداءً للغرب ، ولأن الديمقراطية لا تصلح إلا للرجل الأبيض ،حيث لا يمكن أن تستوطن بلدان المسلمين إلا عندما تترك الإسلام ، كأنهما ضدان لا يجتمعان ، ومن هنا كان التركيز على إيجاد هُوَّة بين الأنظمة الحاكمة والشعوب . وإن الناظر إلى الخطة التي وضعها لويس التاسع ، منظِّر الغزو الثقافي الحديث للعالم الإسلامي ، سيجد استراتيجية متكاملة لغزو العالم الإسلامي ثقافياً تتكون من ست نقاط ، كلها ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحيلولة دون وجود نظام ديمقراطي حر ومنتخب من قبل الشعب (٢٢). وفي ذات السياق يمكن تفسير أقوال الغربيين التي تتضح منها رائحة الخوف من وجود قيادة إسلامية شعبية قوية (٢٣).

المطلب الثاني
الموانع العملية

إن العوامل النظرية تشكل (بوصلة) موجهة للغرب في علاقاته مع العالم الإسلامي ، فيما يرتبط خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تؤدي إلى تحقيق نفس النتيجة أي الحؤول دون قيام أنظمة ديمقراطية قوية مستقرة في بلدان العالم الإسلامي .

ورغم أن العوامل النظرية قليلة ولا يؤمن بها كل الغربيين ، غير أنها توفر الأرضية الصالحة للانحراف عن القيم النظرية في المجال العملي ، إذ أن مجموعة العوامل القائمة في الواقع صارت من السعة بمكان ، بحيث أصبحت عقبة حقيقية أمام قيام أي تجربة ديمقراطية سليمة ، وخاصة إذا كانت هذه التجربة محسوبة على الإسلاميين أو ستأتي بهم.

ويمكن إجمال أهم العوامل الأساسية كما نقرؤها في الواقع العملي ، على النحو التالي :

أولاً : تسيُّد الفكر (البراجماتي) (٢٤) في الواقع العملي :

يعاني الغرب إجمالاً من انفصام بين الشعارات والواقع أو بين الفكر والممارسة في قضية الديمقراطية ، وهو انفصام قديم بدأه الإنجليز عندما كانوا يمتلكون إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس ، فقد كانت شعاراتهم شديدة البريق والتوهج غير أن ممارساتهم العملية عند التعامل مع مستعمراتهم تنبئ عن بَوْن شاسع بين الشعار والممارسة ، حيث كانت الهمجية هي سيدة الموقف ، وقد عبَّر الفيلسوف الإيرلندي الشهير برنادردشو عن هذا الانفصام بقوله : ((إن كلمة الديمقراطية يتغير معناها بمجرد أن تترك الجزر البريطانية وتعبر المحيط)) !.

وتتضح (البراجماتية) الغربية والأمريكية خصوصاً في كثير من المواقف المرتبطة بموضوعنا هذا ، وهذه مجرد أمثلة :

١ – استخدام الغرب الديمقراطية كسلاح ضد الأنظمة التي لا يرضى عنها أو التي لا تسير في ركابه ولا تحقق مصالحه، رغم أن بعضها جاء كثمرة للديمقراطية الغربية ، أي أنها منتخبة من قبل شعوبها ، وفي هذا السياق أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية عدة حكومات منتخبة ، مستخدمة أساليب شتى ، أهونها غض الطرف عن اشتراك دول غربية في مؤتمرات ضدها ومنها :

– حكم مصدق رئيس حكومة إيران المنتخب الذي تآمرت عليه الولايات المتحدة وأسقطته سنة ١٩٥٣م ؛ لأنه أصدر قرارات تتعارض مع المصالح الأمريكية – البريطانية في بلاده .

– حكومة الليندي في جمهورية تشيلي بأمريكا الجنوبية الذي حملته الجماهير إلى السلطة ، ووقفت الولايات المتحدة خلف انقلاب عسكري ضده.

– وقوف الغرب خلف الانقلاب العسكري في الجزائر ضد الديمقراطية عام ١٩٩٢م عندما فازت جبهة الإنقاذ الجزائرية في الانتخابات (٢٥).

– وقوف الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢م خلف انقلاب عسكري ضد الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في فنزويلا بشهادة آلاف المراقبين الدوليين .

– وقوف الغرب يتفرج تارة ويشجع تارة الصرب في غزوهم لجمهورية البوسنة والهرسك ، بعد انتخابات ديمقراطية بشهادة الدنيا ؛ لأنها جاءت بمسلمين يطلبون حق تقرير المصير أسوة بدول شرق أوربا الأخرى .

ولما كان المطلع على هذه التجربة من الزاوية الأقرب هو الرئيس والمفكرالأوربي المسلم علي عزت بيكوفيتش ، فقد شاهد بسفور هذا الانفصام الغربي بين الأقوال والأفعال في موضوع الديمقراطية ، ولذلك سجل هذه المقولة :((حينما يتعلق الأمر بالإسلام فإن الغرب على استعداد لأن يخون مبادئه وقيمه التي ينادي بها)) [٢٦] . فكيف إذا كان الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش يبرر هذه الحرب بأنها وقاية لأوربا مما وصفها بالبربرية الإسلامية ، بل ومطالباً أوربا بدفع ثمن قيام الصرب بهذا الدور ؟! ولذلك فقد وصلت مساعدات عسكرية واقتصادية وإنسانية من عدد من الدول الأوربية بل ومن الشعوب ، وخاصة الشعوب السلافية – الأرثوذكسية ،وعلى رأسها روسيا واليونان وبلغاريا التي جاء منها متطوعون للقتال مع الصرب ضد مسلمي البوسنة والهرسك ، ثم ضد مسلمي إقليم كوسوفا الألبان .

٢– المصلحة هي (البوصلة) التي تضبط سلوك الغرب تجاه أنظمة العالم وحكوماته ، أما مبادئ الديمقراطية وحريات الإنسان وحقوقه فهي مجرد (ديكور) . يقول برهان غليون :((إن من مصلحة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى رفع شعار الديمقراطية والتلويح بالمرجعية الديمقراطية والحقوق الإنسانية طالما أن مثل هذا العمل يظهر تفوقها الأخلاقي والسياسي ، ويعلن انتصار قيمها وعقائدها على قيم النظم الأخرى)) .ويرى أن الهدف من ذلك هو توظيف هذا الانتصار ((دعائياً أي سياسياً ، لتأكيد الحق في القيادة العالمية ، ومن ورائها الحق في السيطرة على بقية العالم الذي يتعثر في مسيرته السياسية والهدف من السيطرة السياسية والعقيدية العالمية هو تأمين أدوات التحكم بالسياسات الوطنية والإشراف على المصير العالمي ، ومن وراء ذلك أيضاً الحصول على حصة الأسد في توزيع الموارد الدولية)) [٢٧] .

وحينما رأى تشجيع الغرب للديمقراطية في دول أوربا الشرقية التي كانت اشتراكية قال : ((إن الغرب الديمقراطي شجع وسوف يشجع الديمقراطية في الأقطار التي لا تخضع لسيطرته ، ومن أجل انتزاعها من نفوذ القوى الأخرى المنافسة أو المناوئة ، ولكنه يشجع على التحول الديمقراطي وليس من مصلحته أن يفعل ذلك في المناطق التي تخضع لنفوذه وسيطرته ... فهو في الحالة الأولى يربح على حساب غيره ، وهو في الحالة الثانية يخسر من سيطرته المطلقة)) [٢٨]. وهذه شهادة من مفكر متمكن ومن أستاذ في أرقى جامعة فرنسية وهي جامعة السوربون .

ورغم محاولة الأنظمة الغربية الظهور بمظهر الحمل الوديع وربما تقمص بعضها شخصية " المسيح المخلِّص"إلا أن الوقائع تؤكد أن بكاء الغرب على الديمقراطية يشبه بكاء التماسيح !.

وفي السياق نفسه يعترف علماني عربي بهذا الكلام رغم تعصبه الشديد للنظام الليبرالي الأمريكي ، حيث يقول :((الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تظل حبراً على ورق بدون تدخل وتأثير الولايات المتحدة . وتأثير الولايات المتحدة تلوّنه في كثير من الأحيان مصالحها الأقليمية التي تضبط أو تقيد أو تلغي أحياناً اهتمامها بقضية حماية حقوق الإنسان)) [٢٩]. وهذا يؤكد أن "الديمقراطية "عند الأنظمة الغربية ما هي إلا " قميص عثمان " أو عملية تجارية بحتة تخضع لمنطق وحسابات الربح والخسارة !

٣- أرقام المساعدات الأمريكية لدول العالم الثالث تفضح انحياز أمريكا ضد الديمقراطية لصالح مصالحها واستراتيجياتها التوسعية في مختلف بلدان العالم .

تزعم الولايات المتحدة في الجانب النظري أنها توزع مساعداتها لبلدان العالم الثالث وفق مواقفها من الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بيد أن الواقع العملي ينقض هذا الزعم ، إذ أن "إسرائيل " تحصل وحدها على ربع مجموع هذه المساعدات الدولية رغم مواقفها المعروفة من حقوق الإنسان ، وإيغالها في القتل والتوسع على حساب جيرانها ، وسيرها في برامج لتصنيع الكثير من أسلحة الدمار الشامل ، مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية بل والنووية .

وإذا نظرنا إلى خارطة المساعدات الأمريكية للدول العربية نفسها ، وجدنا أنها تنطلق من معيار واحد هو المصلحة الأمريكية – الإسرائيلية ، ولذلك فإن مصر تحصل في المتوسط منذ أكثر من عقدين على ما يزيد عن ملياري دولار في السنة رغم سجلها الحافل بانتهاك حقوق الإنسان ، لدرجة أن حالة الطوارئ لم ترفع منها منذ مقتل السادات في أكتوبر ١٩٨١م حتى الآن يوماً واحداً . وتقف في الجانب الآخر من وادي النيل جمهورية السودان ، ورغم أنها شهدت تجارب ديمقراطية مشرقة ، ورغم أنها أكثر اقتراباً من المفاهيم الغربية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ورغم حاجتها الماسة للمساعدات ، فلم تحصل حتى على ١% مما حصلت عليه مصر !.

وهذا يؤكد أن الولايات المتحدة تميل فقط مع مصالحها ، ولذلك نـقِل عن منظـِّرة اليمين الأمريكي المحافظ ومندوبة أمريكا السابقة في الأمم المتحدة وهي جان كارباترك قولها : ((إن ديكتاتوراً تابعاً لنا خير ألف مرة من نظام ديمقراطي يقف أمام مصالحنا)) [٣٠].

وبسبب هذه المعضلة في الممارسة الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أصبح الإسلاميون يتشككون من الدعاوى الغربية في هذا المجال ، ونضرب المثل بملف أعدته مجلة " البيان " اللندنية – والتي تعبر عن التيار السلفي المستنير في البلاد العربية – عن حقوق الإنسان ، حيث يتضح هذا التشكك من عنوان الملف " حقوق الإنسان بين الحق والباطل " ، وقد بدأ الملف الكاتب اللامع عبد العزيز كامل بموضوع تحت عنوان " أي حقوق وأي إنسان " ثم قارن محمود الشنقيطي بين حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في الغرب ليشير إلى كثير من صور

التناقض ، ثم كان عنوان علي عليوة في الملف " حقوق المرأة والطفل بين الحقيقة والادعاء " ، وتتوالى العناوين التي تشي عن شعور الإسلاميين بالإحباط من التناقضات الغربية ، فعلاء الدين صبحي كتب تحت عنوان : حقوق الإنسان في المنظور الغربي ، أ.د . محمد يحي : حقوق الإنسان والخدعة الجديدة ، أحمد فهمي : الحركات الإسلامية وحقوق الإنسان ، وأخيراً محمود سلطان : التفسير الغربي لحقوق الإنسان [٣١] .

ومن عنوان الملف وكل هذه العناوين يتضح الشك الإسلامي ، بسبب تناقض الغرب واتباعه لسياسة الكيل بمكيالين ، حيث يستخدم قضية حقوق الإنسان كسلاح ضد معارضيه.

هذا فيما يتعلق بالرؤية السلفية المستنيرة لدور الغرب في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ونضيف هنا مثالين مرتبطين بأكبر الحركات الإسلامية في الوطن العربي وهي حركة الإخوان المسلمين لنرى كيف خلق الغرب الشك في عقول قادة هذه الحركة بسبب هذا الانفصام الشديد بين الشعارات والأفعال . ففي دراسة للدكتور عصام العريان – وهو عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان في مصر – عن " عوائق المشاركة السياسية في مصر " يقول : ((وما يؤسف له أن الديمقراطيات الغربية تتحمل جزئياً مسؤولية الأزمة في مصر ، فهي التي لا تنفك تقذف الأموال وتقدم الإرشاد للأنظمة الديكتاتورية المستبدة ، وكأنما تكافئها على مزيد من الانتهاك لحقوق الإنسان وعلى مزيد من التزوير للديمقراطية التي تدعي الدول الغربية الدفاع عنها وتصدرها ضمن قائمة أولويات سياساتها الخارجية . وكان الأحرى بهذه الدول أن تصدُق في ادعاءاتها ، وتشترط بحزم على من تقدم له الدعم أن يلتزم بالديمقراطية الحقيقية وأن يحترم حقوق الإنسان ، وأن لا تقبل مبرراً منه لانتهاكها أياً كان ذلك المبرر)) [٣٢].

وانطلاقاً من الرؤية ذاتها قدَّم قيادي إخواني من الأردن – وهو الدكتور عبد الله العكايلة – ورقة عن تجربة حركة الإخوان المسلمين الأردنية في المشاركة بالحكم ، وختمها بإيراد عدة مطالب من الغرب من أجل تطوير الديمقراطية ، جاء فيها : ((إننا نريد الديمقراطية ونعمل من أجل الإصلاح الديمقراطي ، ففي اعتقادنا تنسجم المبادئ الديمقراطية مع مبادئ الشورى والتشاور ، ولكن على الغرب أن يلتزم بتأييد التحولات الديموقراطية وأن يتخلى عن تأييد الاستبداد بحجة حماية مصالحه ، وعليه أن يثبت مصداقية في الدفاع عن حقوق الإنسان أياً كان صاحب الحق وأياً كان المنتهك له)) [٣٣] . ويمكن مقارنة ردود الفعل الغربية إزاء انتهاك الأنظمة العربية لقوانين الانتخابات وقواعدها ، حيث لا يجرؤ في بعض البلدان أحد أن يرشح أحد نفسه بجانب مرشح الحزب الحاكم ، بما حدث في انتخابات أوكرانيا أواخر عام ٢٠٠٤م عندما وقف الغرب بكامله بجانب مرشح المعارضة ضد مرشح الحكومة بحجة وجود تزوير في الانتخابات .

ثانياً:اعتبار الاستقرار السياسي المصحوب بالحريات في البلدان الإسلامية خطراً على(الاستراتيجية)الغربية:

عندما أعاد الاستعمار صياغة البلدان الإسلامية وتقسيمها راعى في هذا التقسيم عدم امتلاك معظم الأقطار لمقومات الاستقلال القوية ، إضافة إلى زرع قنابل موقوتة لا تسمح بإقامة علاقات تعاون بين البلدان الإسلامية وبعضها ، حتى يكون الطابع العام السائد هو القلاقل والتباينات .

وظلت الدول الغربية تعزز هذه الاستراتيجية من خلال الحيلولة بين أي بلد وبين الاستقرار السياسي ، فقد ظلت السلطة سبباً أساسياً للحروب والثارات في كثير من هذه البلدان ، وإذا وجدت ديمقراطية حقيقية فإنها ستقضي على هذا الداء العضال ، وهذا ليس من مصلحة الدول الغربية .

ومن هنا نفهم عدم حماس الغرب للديمقراطية في بلدان المسلمين إلا في حدود الشعارات ، بل وصل الأمر إلى محاربة الاستقرار السياسي الناتج عن عقد طبيعي بين الحاكم والمحكوم ، ومن خلال استقرائنا لتجارب البلدان الإسلامية رأينا أن لهذه الحرب صورتين :

الصورة الأولى : الحرب السلبية :

ونعني بها أن دولاً غربية وقفت موقفاً سلبياً من تجارب ديمقراطية في بلدان إسلامية ، وذلك بعدم تشجيع هذه التجارب مادياً أو حتى معنوياً وديبلوماسياً ، ولذلك كان هذا الموقف من أهم الأسباب التي حالت دون نجاح تجارب ديمقراطية في بلدان إسلامية ، مثل : السودان وباكستان ومصر (قبل الثورة) ، وحالت دون تطور تجارب أخرى ، مثل : تركيا ولبنان والكويت رغم البدايات المبكرة لهذه التجارب .

ويدخل في هذا السياق سقوط عدد من التجارب الديمقراطية الليبرالية التي طبقت في عدد من البلدان بعد الاستقلال الشكلي عن الاستعمار ، حيث طُبقت نماذج مشوهة لليبرالية ، مما أظهر فشلها على كل الصعد المرتبطة بالحريات وحقوق الإنسان ، وبتوفير الرفاه والعدالة الاجتماعية ، وبتحقيق الوحدة العربية والانحياز لصالح القضايا الكبرى مثل قضية فلسطين [٣٤] . وهذا تسبب في سقوط تجارب برلمانية في عدد من البلدان ، أهمها : مصر ، العراق ، سوريا ، وقيام أنظمة عسكرية على أنقاضها ، مارست كل صور القهر والطغيان والاستبداد ، فكممت الأفواه وعطلت الحريات ، وصادرت إنسانية ألإنسان ، تحت شعار " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " أي مع إسرائيل ، التي كانت تحارب كل هذه الدول بكفاءة عالية بسبب نجاح تجربتها الديمقراطية ،حيث لم تُسجل حالة واحدة لمحاولة الانقلاب ضد النظام المنتخب منذ قيام الكيان الصهيوني حتى الآن ، بينما ظل العرب يواجهون الهزيمة بالاستبداد وكأنهم يرددون مع الشاعر أبي نواس : وداوني بالتي كانت هي الداءُ ! .

الصورة الأخرى : الحرب السافرة :

وفي هذه الصورة أشرنا من قبل إلى سقوط حكومات منتخبة بسبب تدخل الغرب ضدها ، سواء كان التدخل مباشراً أو غير مباشر .

ومن وسائل الحرب السافرة ضد الديمقراطيات في العالم الإسلامي تفجير القنابل الموقوتة التي وُضعت في التربة العربية وفي العقل والوجدان العربيين قبل الاستقلال ، وهي التناقضات الدينية والعرقية والطائفية ، والخلافات الناتجة عن التغيير القسري لحدود هذه البلدان مع بعضها ، وتغيير الخارطة (الديموجرافية) [٣٥]. وفي هذا السياق عرفنا كيف أسقط الغرب ديمقراطية السودان من خلال تشجيع الانفصاليين في جنوب السودان ، وكيف ضغط على ديمقراطية أندونيسيا وأجبرها على توقيع صك تنازل عن بعض أقاليمها التاريخية أي تيمور الشرقية التي انفصلت وأصبحت دولة مستقلة بمساعدة مباشرة من الغرب ، وخاصة أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وفي ذات السياق برزت ضغوطات غربية على الحكومات المنتخبة في باكستان وكانت تدخل فيها أنواع من الحصار السياسي والاقتصادي ، ظلت تتسبب في تردي الأوضاع الداخلية ، مما هيأ المناخ للعسكر للانقضاض على السلطة عدة مرات .

وهناك صور أخرى للضغوطات الغربية على تلك الحكومات ، مثل : استخدام المعارضات ودعمها للخروج ضد شرعية النظام المنتخب (مثل النظام الإيراني) واستخدام سلاح " الشرعية الدولية " وفتح ملفات مختلفة للبحث عن تهم محددة ، مع استخدام قرارات مجلس الأمن لتحقيق ذلك ، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ضد النظام اللبناني المنتخب ، باستصدارهما قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ ، وتصعيد كل صور الضغط الداخلية والخارجية ضد النظام اللبناني بعد هذا القرار [٣٦].

وفي دراسة عن " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي " لاحظ صاحبها أن من خصائص ومظاهر أزمة الديمقراطية في الوطن العربي قيام العلاقة بين الأنظمة العربية والقوى الدولية الخارجية على التبعية بما لهذه القوى من مصالح استعمارية متعاظمة ، إضافة إلى توسع (إسرائيل) المستمر بسببها على حساب العرب ، وكل ذلك يفرز تأثيره على أشكال نظم الحكم وأسلوب إدارته ويضع سلطان هذه النظم من البداية في موضع تعارض الإرادة الشعبية في هذه الأقطار ، وبكلمة أخرى فإنه يعطل العملية الديمقراطية فيها [٣٧]. وذكر أحد الكتاب أن من وسائل الغرب لمحاربة المسلمين : إنشاء ديكتاتوريات سياسية في العالم الإسلامي ، ونقل عن المستشرق الأمريكي و. ك . سميث وهو خبير بشؤون باكستان قوله : ((إذا أعطي المسلمون الحرية في العالم الإسلامي ، وعاشوا في ظل أنظمة ديمقراطية ، فإن الإسلام سينتصر في هذه البلاد ، وبالديكتاتوريات وحدها يمكن الحيلولة بين الشعوب الإسلامية ودينها)) [٣٨] . ونصح رئيس مجلة " تايم " الأمريكية في كتابه " سفر آسيا " الحكومة الأمريكية أن تنشئ في البلاد الإسلامية ديكتاتوريات عسكرية للحيلولة دون عودة الإسلام للسيطرة على الأمة الإسلامية ، وبالتالي الانتصار على الغرب وحضارته واستعماره [٣٩] .

ويرى برهان غليون أن مصلحة النظام الدولي الجديد في المنطقة العربية تقتضي منع الديمقراطية ، ويرى أن تعارض المصالح بين هذا النظام والإرادة الشعبية العربية ، يعود إلى سببين :

الأول : أن بناء السلطة السياسية في هذه الأقطار على الإرادة الشعبية سيؤدي إلى زوال أنظمة الحكم القائمة ، ومن ثم سيقلص كثيرا من نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية عليها . الثاني : تدعيم أسس الاستيطان الإسرائيلي نهائياً لا يمكن أن يتفق مع تشجيع التعبير الحر عن الإرادة الشعبية)) [٤٠]. إذن ، الغرب يستخدم حق النقض " الفيتو" ضد كل تجربة ديمقراطية يمكن أن تحقق الاستقرار الدائم لأي بلد إسلامي ، لاعتقاده بضرورة ذلك لبقاء قوته وتفوقه .

ثالثاً : الشعور بخطر الإسلاميين على مصالح الغرب وثقافته :

اتضح لنا مما سبق أن الغرب إجمالاً يقنع نفسه بأنه لا مصلحة له في قيام ديمقراطيات في العالم الإسلامي ، لخطورتها الشديدة على استراتيجياته على المدى البعيد ، لكن هذا لم يمنع من وجود هوامش وتجارب ومحاولات ديمقراطية في بلدان المسلمين ، غير أن أكبر التيارات السياسية في هذه البلدان هي الأكثر تغييباً من قبل حكومات بلدانها ، وهذا التغييب والقسر لا يتم بعيداً عن الاستراتيجيات الغربية في المنطقة ، فهناك خطوط حمراء كثيرة لا يجوز للحركات الإسلامية تجاوزها وخاصة في المناطق الجامدة استراتيجياً مثل : مصر والسعودية والعراق وسوريا .

١- تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر :

في ديسمبر ١٩٩١ فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية الجزائرية بالأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان في الدورة الأولى ، غير أن الجيش انقلب على السلطة الشرعية في يناير ١٩٩٢ ، وأعلن حالة الطوارئ وألغى المرحلة الثانية من الانتخابات ، فماذا كان موقف الغرب ؟

- يقول الباحث والمفكر الفرنسي فرانسوا بورجا : ((في كل مكان في الغرب لا يخفي القادة السياسيون ارتياحهم - أي للانقلاب ضد الديمقراطية - بينما عبرت جميع نظم الحكم العربية - باستثناء الأردن التي التزمت الحذر - عن تهنئتها للسلطة الجديدة بطريقة صريحة إلى حد ما ، واختارت السعودية تسوية علاقاتها مع الجزائر ، وتقديم مساعدات مالية للمجلس الأعلى للدولة)) [٤١]. وهذه شهادة من أحد أكبر الباحثين الغربيين في شؤون الحركات الإسلامية في شمال أفريقيا ، وقد ترأس عدة مراكز بحثية في هذا الشأن في القاهرة وصنعاء وغيرهما .

- تحدث مسؤول أمريكي هو دجيرجيان في مؤسسة ميريديان هاوس في ١٩٩٢/٦/٤ فكان مما قاله : إن الولايات المتحدة ستؤيد أولئك الذين يحاولون توسيع المشاركة السياسية في المنطقة ، ولكننا نشك في أولئك الذين يستعملون العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة بهدف تدمير العملية التي أوصلتهم إليها ، ومن أجل المحافظة على هذه السلطة والهيمنة السياسية [٤٢] . الجدير بالذكر أن هذه الحجة ظلت تمثل المدخل لمحاربة التيارات الديمقراطية ، والعجيب أن هذا الكلام كان يقوله المسؤول الأمريكي بعد ٤ أشهر من انقلاب العسكر في الجزائر على الديمقراطية ، باستنكار إعلامي غربي خافت ومباركة رسمية واضحة ، وصلت إلى إعلان التضامن العملي مع العسكر بإرسال كميات

كبيرة من المساعدات من قبل الولايات المتحدة وفرنسا التي لوحت قبل الانتخابات بالتدخل العسكري المباشر لو تسلمت جبهة الإنقاذ السلطة في الجزائر !! .

– أصدر البرلمان الأوربي بياناً حث فيه رئيس الحكومة الجزائرية سيد أحمد غزالي على ((عدم السماح للمتطرفين الإسلاميين بعرقلة التقدم نحو إقامة مجتمع يتمتع بمقدار أكبر من الحرية والديمقراطية)) [٤٣]. وهذا البيان في الأصل دعوة لحظر الأحزاب الإسلامية .

ولوعي الإسلاميين الجزائريين بخطورة الدور الغربي في إجهاض ديمقراطيتهم وحرمان جبهتهم الإسلامية من الفوز المستحق لها ، فقد توجهوا إلى الغرب بخطابهم ، فهذا أنور هدام الذي كان عضواً بالمكتب السياسي لجبهة الإنقاذ وفرّ بعد الانقلاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية يقول : ((لا مفر من أن يفهم الغرب أنه يرتكب خطأً جسيماً إذا ما اعتبر طموحات الشعب الجزائري عقبة أمام المصالح الغربية . بل لقد ثبت بالدليل التأريخي أن إقامة العلاقات وإبرام الاتفاقات مع حكومات منتخبة انتخاباً حراً نزيهاً هو أفضل لمصالح الشعوب وأدعى إلى تحقيق الأمن والسلام العالمي عن التعامل مع الأنظمة الاستبدادية التي تـُفرض على الشعوب فرضاً)) وأضاف ((وموقف الغرب مما حدث في الجزائر من اغتيال للديمقراطية وانتهاك بشع لحقوق الإنسان يشهد على كيل الساسة المتنفذين من حكومات الغرب بمكيالين)) [٤٤].

وهذا قيادي آخر هو رشيد بن عيسى يكتب ورقة عن " إحباط الديمقراطية في الجزائر " ذهب فيها إلى أنه لم يعد يؤمن بهذه الكلمة التي يستخدمونها هنا وهي الديمقراطية ، ولم يعد يعرف ماهيتها ، ولم يعد واثقاً مما تعنيه هذه الكلمة بعد أن قامت قيامة كافة وسائل الإعلام الغربية وفتحت أبواقها ومزاميرها على الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محاولة للنيل منها . وبعد أن انقض العسكر على السلطة بتأييد الغرب المادي والمعنوي ومباركته ، رغم استنكار بعض الدول على استحياء ولبرهة من الوقت ذلك الصنيع [٤٥] . ويضيف كلاماً أقوى من هذا حول ديمقراطية الجزائر والبوسنة والموقف المخزي والمحبط للغرب منهما ، وهو كلام نابع من الشعور بغبن وفاجعة وضغط هذه التجربة عليه ، رغم أنه من تلاميذ المفكر العقلاني الكبير مالك بن نبي ، ومن رموز الفكر الإسلامي المعتدل في الجزائر ، حيث أسس عدداً من مؤتمرات الفكر الإسلامي السنوية التي كانت حدثاً بارزاً في الجزائر ، وجاب أقطار العالم الإسلامي طيلة عقدين من الزمن محاضراً حول قضايا الفكر الإسلامي والتطورات السياسية المعاصرة بروح منفتحة وعقلية مستنيرة وموضوعية ، غير أن عمق النفاق الغربي جلب عليه كل هذا الشعور بالإحباط والكفر بالديمقراطية [٤٦] .

وقد ساهمت هذه التجربة في إشاعة روح من التشاؤم في أوساط الإسلاميين ، دافعة بأعداد منهم إلى الكفر بالديمقراطية، وهذا معوق آخر يوضع أمام اندماج الإسلاميين في المنظومة الديمقراطية بتحريك من الغرب .

ذكر فهمي هويدي في هذا السياق أنه بعد إجهاض انتخابات الجزائر حضر عدداً من المؤتمرات والملتقيات ، ووجد أن القاسم المشترك بين هذه الفاعليات هو : أي الأبواب نطرق ؟! وتعرض لأسئلة كلها تدور حول عدم جدوى الديمقراطية التي لم تقبل الإسلاميين ، وتوصل إلى أن هذا الحدث ((أحدث شرخاً في الساحة الإسلامية ، وأثار بلبلة لا حدود لها في أوساط الشباب خاصة ، لم تقف عند حدود المراجعة والشك ، ولكنها أشاعت لدى كثيرين فكرة " المؤامرة " التي مقتضاها أن ثمة قوى ماكرة تلتقي دوماً على التربص بالإسلاميين حيث كانوا ، لتقطع الطريق على تقدم مسيرتهم من أي باب جاءوا ، حتى ولو تم ذلك عبر صناديق الاقتراع ، ومن خلال انتخابات جرى فيها الاحتكام إلى إرادة الجماهير الحرة)) [٤٧] . وهذا الفهم يغذي التطرف ويهيء الظروف لاستخدام العنف (الإرهاب) .

٢- شهادات غربية على عمق تآمر الغرب ضد الحركات الإسلامية :

- يقول فرانسوا بورجا : ((إن رفض بعض قادة الإسلام السياسي الانضمام إلى منطق الديمقراطية يعبر عن نفسه كذلك من خلال إدانة الأنظمة التي يقال عنها إنها ديمقراطية وعن طريق التنديد بمفهومها الخاص بمقتضيات تعدد الأحزاب الذي غالباً ما يتسم حالياً بطابع انتقائي إلى حد كبير)) ، ويسم العلمانيين العرب بأنهم ديمقراطيون فقط على مستوى النوايا ، أما في الجانب العملي فهم يمارسون القمع ضد الإسلاميين ، ثم ينقل عن عباس مدني - زعيم جبهة الإنقاذ الجزائرية - قوله : هذا النظام يقول عن نفسه إنه ديمقراطي واسمه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ويدفعنا ذلك إلى القول إن شعار الديمقراطية الذي ينادي به البعض ليس إلا تهريجاً)) ثم نقل بورجا كلاماً أقوى من ذلك عن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية [٤٨] .

وتحدث بورجا عن أن حركة الاتجاه الإسلامي حققت نصراً كبيراً في انتخابات ١٩٨٩ رغم التزييف الانتخابي ، مما أدى إلى تحالف اليسار مع النظام الحاكم في محاولة لاستئصال هذه الحركة [٤٩] . وتناول تأثير العنف والعسف السلطوي على الإسلاميين في البلدان العربية ولجوء بعضهم إلى العنف أو التطرف ، على الأقل في تونس ومصر والجزائر وليبيا والمغرب ، ثم انتقل إلى سوريا وبيّن كيف قتلت السلطة بالطائرات والمدرعات الآلاف في مدينة حماة وقال : ((وكان صمت وسائل الإعلام العالمية بخصوص حجم هذه المجزرة لا يقل بشاعة عن موقف الأسد . فهي لم تشعر في أي مكان بضرورة استخدام نفس المعايير في تقييم أولئك الضحايا وضحايا هذا الإرهاب الذي كان من المفروض أن يحاربه حافظ الأسد " العلماني" [٥٠] . وتحدث عن حرمان الأنظمة العربية في شمال أفريقيا للإسلاميين من الديمقراطية بأساليب شتى ، متحججة بمعاداة الإسلاميين للديمقراطية وقال بأن هذا الأمر يذكّره بالمبدأ الستاليني القديم " لا حرية لأعداء الحرية " [٥١] .

- تحدث عضو مجلس العموم البريطاني جورج جالاوي عن أن الديمقراطية في العالم العربي مرفوضة من قبل الغرب؛ لأنها لو وُجدت لصوَّت ٩٦% من العرب ضد الأمريكان ، ولو كانت الحكومة

المصرية منتخبة لما جثت عند ركبتي السيد بوش في شرم الشيخ ، وكذلك بقية البلدان العربية [٥٢] . وكان يشير بذلك إلى مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في أول يونيو ٢٠٠٣م، وإلى تصويت أجرته قناة " الجزيرة " في برنامج " الاتجاه المعاكس " اشترك فيه أكثر من ألف وثلاثمائة قال ٩٦% منهم أن ما عملته أمريكا في العراق احتلال ، بينما ذهب ٤% إلى أنه تحرير !.

– عقد في برلين – عاصمة ألمانيا – مؤتمر تحت عنوان " عمليات التحول في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى " الذي نظمه معهد العلاقات الخارجية في شتوتغارت مطلع عام ٢٠٠٤م تحدث المؤتمرون عن العالم العربي الذي صمد أمام رياح الديمقراطية التي تتحول إلى نسيم عندما تصل إلى شواطئه . ولخص الكاتب الألماني رودولف كميللي رأيه بالقول: ((لقد حاول الغرب التدخل بالنصيحة للإصلاح في الدول العربية ، ولا أعتقد أن ترياق الإصلاح يأتي من الخارج ، بل لدي يقين بأنه يجب أن ينهض من الداخل . وإذا كنا نتساءل عن تصدير الديمقراطية فيجب أن نصوغ السؤال بشكل صحيح : هل نحن نريد أن نصدر الديمقراطية بالفعل ؟ العراق هو أصدق مثال على الإجابة العكسية . لقد وعدت الولايات المتحدة بتصدير الديمقراطية ، وإذا منحت حرية الانتخاب هناك فإن قوى الإسلام السياسي الراديكالي ستصعد إلى المنصة ، والمشكلة الأبدية في الغرب هي الإعلان عن شيء والرغبة في نقيضه)) [٥٣] .

رابعاً : عداء بعض التيارات الإسلامية المتطرفة للديمقراطية :

هناك تيارات إسلامية تضمر العداء للديمقراطية أو تعز هذا العداء لعوامل مختلفة ، يأتي من بينها ضعف التأصيل للعلاقة مع الآخر وكيفية الاستفادة منه مع الخلط بين الثوابت والمتغيرات ، وفي ذات الوقت هناك دور للغرب في الوصول إلى هذه النتيجة ، إذ أن بعض التيارات وصل إلى هذه النتيجة كرد فعل على تطرف الغرب في محاربة الثقافة الإسلامية وتحويله الديمقراطية إلى سلاح جديد لمحاربة من لا يرضى عنه من الأنظمة والمنظمات – كما أسلفنا – وهذا يؤدي بالبعض إلى محاربة الديمقراطية على اعتبار أنها بضاعة غربية وآلية جديدة من آليات بسط الاستعمار في مناطق العالم المختلفة ، أي أن هذه التيارات لا تحارب الديمقراطية لذاتها وإنما لاعتبارها جزءاً من منظومة الحضارة الغربية الغازية للحضارة الإسلامية ، وبالتالي تقع مسؤولية الوصول إلى هذا المربع مناصفة بين الإسلاميين والغربيين ، إذ كل طرف مسؤول عن نسبة معينة من هذه النتيجة .

ومن جهة أخرى لوحظ من خلال رصد الأحداث في القرن العشرين أن الغرب يشجع الحركات التقليدية الجامدة من أجل تحقيق أهداف مصلحية ، ورغم تحقق هذه المصالح على أيدي هذه الحركات بطرق غير واعية ، إلا أن المشكلة تنشأ بسبب رفض هذه الحركات للديمقراطية ، لتصبح قنابل موقوتة ضدها وضد الاتجاهات التي تتبنى الديمقراطية ، إذ تُتهم من قبل هؤلاء بالعمالة للغرب ، حيث يخلطون بين الولاء والبراء وبين الاستفادة من الآخر .

ويمكن أن نستحضر هنا ما وصل إليه الفيلسوف الفرنسي رجاء جارودي حول دور الاستعمار في إيجاد هذه الحركات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فقد تحدث عن أن الأصولية الغربية مسؤولة عن كل الأصوليات الدينية في العالم ، وهو يتحدث عن الحالة الجزائرية ويبحث في جذورها ، إذ أنكر الاستعمار الفرنسي القيم الخاصة بهذا الشعب ، وحارب اللغة العربية ، حارب الشخصيات الإسلامية المنفتحة كابن باديس والبشير الإبراهيمي في مقابل تشجيع العناصر الجامدة والتي أطلق عليها الأكثر تأخراً وأصولية ، ويقصد بها المرابطين والطرق الصوفية (٥٤) .

وتحدث عن استخدام الاستعمار لهذه الحركات الأصولية المتخلفة في فكرها السياسي كمطية لتحقيق أهدافه واختراق العالم الإسلامي فقال : ((إن حركات كهذه تكون طريدة سهلة لقوى أجنبية جاهزة دائماً لتمويلها بسخاء ؛ لأنها تعزز كل السلطات . الأمر الذي يسمح لهذه القوى بتوطيد وصايتها الأيديولوجية من خلال تبعية اقتصادية)) (٥٥) .

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين لوحظ وقوف الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة خلف التيارات السلفية الجهادية كجزء من تكتيكها ضد المنظومة الاشتراكية ، وكجزء من خططها ضد الحركات الإسلامية الوسطية ، غير أن بعض هذه التيارات السلفية الجهادية سرعان ما تحولت إلى عقبة حقيقية أمام اندماج الحركات الإسلامية في منظومة الديمقراطية ، من خلال كم كبير من الأدبيات التي تعبئ الشارع الإسلامي ضد الديمقراطية وضد التيارات الإسلامية المنضوية تحت راية الديمقراطية ، وتستخدم كل النصوص الدينية لتجريم التعددية السياسية وتحريم المشاركة في الانتخابات ودخول البرلمانات .

وهناك دور آخر للغرب في الوقوف خلف التيارات المتطرفة ، ويتمثل بوقوفه خلف الأنظمة التي مارست القمع ضد المعارضة في بلدانها وخاصة المعارضة الإسلامية المستنيرة ، حيث خرج التطرف من رحم الاضطهاد ومن داخل السجون والمعتقلات .

ويكفي أن نستحضر ملفاً أعدته أرقى مجلة فكرية عربية وهي مجلة العربي الكويتية ، حيث أعدت ملفاً عن التطرف شارك فيه عدد كبير من رموز الفكر العربي الإسلامي ، ويتضح من عناوين هذه الأوراق دور رد الفعل في ظهور فكر التطرف . ومن هذه الأوراق : وراء القضبان ولدوا للمستشار سالم البهنساوي ، ست علامات للتطرف الديني للدكتور يوسف القرضاوي ، التطرف غير الجريمة والتشخيص الدقيق مطلوب للدكتور أحمد كمال أبو المجد ، والقمع سبب للتطرف وليس علاجاً له للدكتور محمد فتحي عثمان ، وسيبقى الغلو ما بقي التغريب للدكتور طارق البشري (٥٦) . ولما كان الدكتور أحمد كمال أبو المجد في الخمسينيات داخل جماعة الإخوان ثم تحول إلى السلطة الناصرية وعرف ماذا جرى داخل السجون وكيف تحولت هذه السجون إلى محطات لضخ التطرف ،

فقد كتب كتاباً ذا قيمة في تشخيص التطرف يتضح منه مقدار الدور الكبير الذي لعبته الأنظمة في توليد التطرف ، ومن خلفها تقف الأنظمة الغربية [٥٧] .

إن وجود عدد كبير من الحركات والتيارات التي تعادي الديمقراطية ، إضافة إلى استقطابها لكثير من الكوادر والكفاءات وتوظيفها في غير المسارب الشرعية السلمية للتغيير مما يجنح بالبعض نحو التطرف وربما الإرهاب ، فإن لها تأثيرات سلبية على الحركات الوسطية التي تقع بين مطرقة الحركات المتطرفة وسندان الغرب والتغريب ، وهذا وذاك يؤخران عملية التأصيل للموضوعات المرتبطة بالديمقراطية ، ويبطئان بالمسيرة نحو الإصلاح والتغيير المنتظرين في أوساط هذه الأمة ، والغرب بلا شك يلعب دوراً غير هيّن في الوصول إلى هذه النتيجة القائمة .

الخـــلاصة والتوصيـــات

الحركات الإسلامية هي أكبر الحركات السياسية في العالم الإسلامي في العالم الإسلامي وأكثرها تأثيراً ، وأقدرها على التغيير ، ومع ذلك فهي الأكثر غياباً وتغييباً عن الساحة السياسية ضمن المنظومة الشرعية للديمقراطية ، وهذا الغياب له أسباب كثيرة بعضها مرتبط بالحركات الإسلامية ذاتها ، وبعضها آت من طبيعة تكوين الأنظمة السياسية المستبدة ومن جهل وتخلف المجتمعات ، والبعض الآخر مرتبط بالغرب .

ولما كان هذا البحث منصباً على دراسة العوامل التي جعلت الغرب يقف هذا الموقف المتناقض مع شعاراته ودساتيره وأعرافه ، فقد توصل البحث إلى وجود مجموعتين أساسيتين من العوامل :

المجموعة الأولى : العوامل النظرية :وهي مجموعة من صور الخلل الكامنة في العقل الغربي إزاء التعامل مع الآخر المسلم ، حيث يحمل صورة نمطية مشوهة عنه تجعل من الحكمة عدم إتاحة الفرصة للديمقراطية في أوساطه حتى لا ينصرف عن الصراع على السلطة إلى مواجهة الغرب بما يملك من ثقافة عنيفة ، ويعتقد الغرب أن الديمقراطية تتناقض مع الإسلام ، وبالتالي لا يمكن لها أن تستقر في بلد إلا إذا أزيح الإسلام ، وهذا ما يجعل من المستحيل تطبيق الديمقراطية لأن الشعوب لا يمكن أن تستغني عن الإسلام أو تقبل التنازل عنه ، ويعزز هذا الأمر تقديم الغرب ديمقراطيته كمنظومة حضارية متكاملة يصعب تجزئتها ، وبالتالي لا بد من أخذها جملة أو رفضها جملة ، وعندما يوضع المسلمون في مفترق طرق مثل هذا فإن أغلبهم ينحازون إلى صف الرفض لأن الاستغناء عن الإسلام أكثر صعوبة ، وخاصة أن مواقف الغرب من الانتخابات الجزائرية والتركية تدفع بهذا الاتجاه .

المجموعة الثانية : العوامل العملية : وهنا لاحظ الباحث أن الغرب يتحرك في مواقفه العملية من فكر (براجماتي) بحت لا مكان فيه للقيم والمبادئ ، وبالتالي تفقد الديمقراطية بريقها بل تفقد معناها تماماً في حس المسلم إذ تتحول إلى سلاح بيد الغربي يضاف إلى ترسانة الأسلحة التي يمتلكها ، ومن هنا فإن صُنـّاع القرار في الأنظمة الغربية يبذلون كل ما يستطيعون حتى لا تتمتع بلدان المسلمين بالاستقرار المعزَّز بالحريات والمسيَّج بتلاحم الحكام مع المحكومين ، وهذا يعني أن

الغربيين لا يتورعون عن إعلان الحرب بكل صورها على المحاولات التي يمكن أن تحقق هذا الاستقرار ، وخاصة إذا جاءت من الإسلاميين الذين صار من الضروري استبعادهم صراحة وضمناً من أي هامش ديمقراطي مهما كان بسيطاً ، وخاصة في البلدان التي تدخل ضمن المنطقة الجامدة استراتيجياً في الرؤية الغربية، وقد طُبق هذا الأمر بصورة سافرة في بلد يعتبر من المناطق المتوسطة في الاستراتيجية الغربية وهو الجزائر ، حيث أُجهضت العملية الانتخابية بمباركة متعددة الصور من قبل الغرب ، مما أدى إلى اتساع مساحات التطرف التي تعادي الديمقراطية في خارطة العمل الإسلامي . غير أن هذا التحليل لا يكفي لتفسير ظاهرة ضعف اندماج الإسلاميين في الأنظمة السياسية ، وخاصة أن قوانين السببية والسننية التي جاء بها الإسلام تلفت أنظار المسلمين دوماً إلى وجوب الالتفات إلى العوامل الذاتية والداخلية عندما يتعرضون لأي فشل أو نكوص أو هزيمة ، قال تعالى ((أَوَ لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا ؟ قل هو من عند أنفسكم)) { آل عمران :٦٥ } ، حيث توجد الكثير من العوامل المرتبطة بالحركات الإسلامية نفسها ، سواء في الفكر والتخطيط أو في الإدارة والممارسة أو في التقويم والنقد ، ومثل ذلك يمكن أن يقال حول دور الأنظمة المستبدة ، وحول دور الشعوب المتخلفة ، ولذلك فإن توصيتي هي أن تتوجه البحوث والدراسات لتشريح العقل والواقع الإسلاميين للبحث فيهما عن العلل والآفات التي تحول دون استزراع الديمقراطية في بيئتنا الفكرية والسياسية والاجتماعية لاستئصالها ، فإن العوامل الداخلية هي التي تلعب الدور الحاسم في أي تخلف أو تقدم لأي أمة من الأمم ، وسيحاول الباحث أن يساهم في هذا المضمار ببحوث قادمة إن شاء الله تعالى.

الهوامش

(١) حول الصورة النمطية المغلوطة للمسلم في العقل العربي انظر : رنا قباني: أساطير أوربا عن الشرق ط ١ (دمشق : دار طلاب للنشر، ١٩٨٨) ، د. توفيق الواعي : الإسلام في العقل العالمي . ط١ (المنصورة – مصر : دار الوفاء للنشر والتوزيع ، ١٤١٠– ١٩٩٠) ، د. عبد القادر طاش : صورة الإسلام في الإعلام الغربي . ط٢ (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٤– ١٩٩٣) ، أحمد رأفت بهجت : الشخصية العربية في السينما العالمية . ط١ (القاهرة : نادي القاهرة للسينما ، ١٩٨٨) ، هشام جعيط : أوربا والإسلام (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٨٠) ، حلمي خضر ساري : صورة العرب في الصحافة البريطانية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ، نادية سالم : صورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٨) ، ميخائيل سليمان : صورة العرب في عقول الأمريكيين (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .

(٢) جلال العالم : قادة الغرب يقولون : دمروا الإسلام أبيدوا أهله (تعز – اليمن : مكتبة أسامة ، ١٩٨٦) ، ص٧٩–٨١.

(٣) عبد الرحمن سعيد : أمريكا الوجه الآخر (برمنجهام :مجلة السنة ، العدد ١١٠، شعبان ١٤٢٢هـ) ، ص١٣٤.

(٤) انظر : عرضاً لهذا الكتاب بقلم خالد الفيشاوي بمجلة العربي – الكويت ، العدد ٥١٤، سبتمبر ٢٠٠١م ص١٩١.

(٥) صدر هذا الكتاب سنة ١٩٥٠ وعرض له د/ زياد أبو غنيمة في كتابه القيم : الإخوان المسلمون في كتابات الغربيين . ط١(د.ن. ١٤١٥– ١٩٩٤) ص١٢–١٥.

(٦) د. يوسف القرضاوي : المسلمون والعولمة (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٤٢١– ٢٠٠٠) ، ص٢٤.

(٧) فهمي هويدي : الإسلام والديمقراطية . ط١ (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٤١٣– ١٩٩٣) ، ص٥ ، وانظر : ص٦،٧ .

(٨) نفسه : ص٢٥٢.

(٩) الإسلام السياسي – صوت الجنوب : ت / د. لورين فوزي زكري ، ط١ (القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢) ، ص١٤٠، ١٤١.

(١٠) انظر حول ردود الأفعال هذه : أمير سعيد : نتائج الانتخابات التركية – تفاؤل دون حد الإغراق (لندن : مجلة البيان ، العدد ١٨٢، شوال ١٤٢٣– ديسمبر ٢٠٠٢) ، ص٨٧، ٨٨ .

(١١) انظر : محمود الخطيب : الإسلام والديمقراطية في عيون الغربيين (مجلة فلسطين المسلمة ، ابريل ١٩٩٥) ، ص٤٤ ،٤٥.

(١٢) د/ توفيق الواعي : الإسلام في العقل العالمي : ص٢٥٦.

(١٣) علي الدين هلال وآخرون : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي . ط٢(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ص٥٠ ،٥١ .

(١٤) هو : د. عزمي بشارة : مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين . ضمن : د. برهان غليون وغيره : حول الخيار الديمقراطي – دراسات نقدية ط١(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٤) ، ص٧٦.

(١٥) نفسه : ص ٧٦ .

(١٦) الثوابت والمتغيرات في مسيرات العمل الإسلامي المعاصر . ط٢ (القاهرة : دار الإعلام الدولي ، ١٤١٤– ١٩٩٤) ، ص٢٥٠.

(١٧) الحرية والشورى – دراستان في الفقه السياسي . ط١ (صنعاء : المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ،١٩٩٩) ، ص٧٠، ٧١.

(١٨) انظر : فرانسوا بورجا : الإسلام السياسي : ص١٤٠.

(١٩) الإسلام والديمقراطية : ص٩٨.

(٢٠) انظر : الأصوليات المعاصرة – أسبابها ومظاهرها . ترجمة : د. خليل أحمد خليل . ط١ (باريس : دار عام ألفين ،

(٢١) انظر مثلاً : د. سامي محمد الدلال : إشكالية البلورة الثقافية للديمقراطية (مجلة البيان ، العدد : ١١٥) ص ٩٦-١٠١ ، إشكالية نتائج وإفرازات الديمقراطية ، مجلة البيان ، العدد ١١٨، ص٩٢، والعدد ١١٩، ص٩٦.

(٢٢) انظر نص هذه الوثيقة في : جلال العالم : قادة الغرب يقولون : ص٥٦، ٥٧.

(٢٣) انظر : المرجع السابق : ص٧٤، ٧٥.

(٢٤) البراجماتية : أصلها مصطلح يوناني هو " براجما " ويعني عمل أو فعل AXION. وأصبحت " البراجماتية مذهباً فلسفياً ومنهجاً يدور حول فلسفة الذرائع أو الفلسفة التجريبية ، التي تقوم على أن الحقيقة غير ثابتة وليس لها مصدر علوي بل هي من اختراع البشر ، وبالتالي يقاس هدف أي قضية بنتائجها العملية .

(٢٥) انظر : د. مصطفى الطحان وآخرون : حاضر العالم الإسلامي لعام ١٩٩٢ (الكويت : المركز العالمي للكتاب الإسلامي ، ١٤١٣- ١٩٩٢) ، ص٣٧.

(٢٦) مجلة فلسطين المسلمة ، نوفمبر ١٩٩٣، ص٤٢.

(٢٧) الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفات النمو ، ضمن : حول الخيار الديمقراطي – دراسات نقدية ، ص١١٦.

(٢٨) نفسه : ص ١١٦، ١١٧.

(٢٩) هو : د. سعيد زيداني : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي . ضمن المرجع السابق : ص١٨٧.

(٣٠) مجلة البيان ، العدد ٧٩، ص٤٨.

(٣١) انظر : مجلة البيان ، العدد ١٦٥، ص٣٧- ٧٤.

(٣٢) انظر دراسته في : عزام التميمي (إعداد وتحرير) : مشاركة الإسلاميين في السلطة . ط١(لندن : منظمة ليبرتي ، ١٩٩٤)، ص٢٢٣ ، ٢٢٤.

(٣٣) نفسه : ص ١١٢.

(٣٤) انظر حول فشل الليبرالية في هذه الميادين وغيرها في بلداننا الإسلامية : د. يوسف القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا . ط١٥ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩- ١٩٨٩) .

(٣٥) انظر : فصل (خماسية القنابل الموقوتة في العالم الإسلامي) ضمن كتابنا : الحاضر الدامي للعالم الإسلامي . ط١ (تعز : مؤسسة الجمهورية للطباعة والنشر ، ١٤٢٣ – ٢٠٠٣) ، ص١٧٦-٢٠٧ .

(٣٦) حول إعاقة أمريكا للديمقراطية الحقيقية أصدر المفكر الأمريكي اليهودي نعوم تشومسكي كتاباً تحت عنوان : إعاقة الديمقراطية – الولايات المتحدة والديمقراطية . وقد عرَّبه ونشره مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت . وحول تعثر التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ، انظر : محمد عبد الرحيم عنبر : محنة الديمقراطية العربية (القاهرة : مطبعة عابدين ، ١٩٨٠) ، ص٥٠- ١٠٠.

(٣٧) هو : د. خالد الناصر ، ضمن : علي الدين هلال وآخرون : مرجع سابق : ص٤٧.

(٣٨) هو: جلال العالم : مرجع سابق : ص٧٢.

(٣٩) نفسه : ص٧٢.

(٤٠) برهان غليون : مرجع سابق : ص١١٧، ١١٨.

(٤١) فرانسوا بورجا : مرجع سابق : ص٣١١.

(٤٢) د. مصطفى الطحان وآخرون : حاضر العالم الإسلامي : ص٥٢، ٥٣.

(٤٣) فهمي هويدي : الإسلام والديمقراطية : ص٢٦٣.

(٤٤) ضمن ورقة له في : عزام التميمي : مرجع سابق : ص١٨٨، ١٨٩ .

(٤٥) انظر : المرجع السابق : ص١٩٢.

(٤٦) انظر نص كلامه في : المرجع السابق : ص١٩٢، ١٩٣ . وحول تأثيرات هذه التجربة على الإسلاميين عامة انظر : إبراهيم البيومي غانم : الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمقراطية (القاهرة : أمة برس ، ١٩٩٢) .

(٤٧) الإسلام والديمقراطية : ص٢٤٥، ٢٤٦ .

(٤٨) الإسلام السياسي : ص١٤١، ١٤٢.

(٤٩) نفسه : ص ١٠٢ .

(٥٠) نفسه : ص ١٣٢، ١٣٣ .

(٥١) نفسه : ص ١٣٤، ١٣٥.

(٥٢) في مقابلة مع د. فيصل القاسم لبرنامج " الاتجاه المعاكس " الذي أذيع على الهواء مباشرة مساء يوم ١٠يونيو ٢٠٠٣م .

(٥٣) مجلة العربي ، العدد ٥٤٦، مايو ٢٠٠٤م ، ص٥٤.

(٥٤) الأصوليات المعاصرة : ص٥٩.

(٥٥) نفسه : ص٦٢.

(٥٦) مجلة العربي ، يناير ١٩٨٢ ، ص٤٤-٦١.

(٥٧) انظر كتابه : التطرف (القاهرة : د. ب .) .